

«محاكمة القرن» في الجزائر تنطلق داخل أسوار مغلقة

مهامو المقربين من بوتفليقة يطالبون بنقل المحاكمة إلى القضاء المدني



وسط إجراءات أمنية مشددة في الجزائر، بدأت الاثنين المحكمة العسكرية بالبليدة في محاكمة أبرز أركان نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة. ورافق هذه المحاكمة التي أطلق عليها الجزائريون صفة «محاكمة القرن» والتي تعد نتاجا للحراك الشعبي في البلاد، جدل حول العديد من النقاط لعل من أبرزها طلب هيئة الدفاع عن المتهمين أن تنتقل المحاكمة من أنظار القضاء العسكري إلى القضاء المدني بتعلة أن موكلهم هم من المدنيين وليسوا كلهم من العسكريين.



صابر بلدي صحافي جزائري

الجزائر - توجهت الانتظار في

الجزائر، الاثنين، صوب المحكمة العسكرية بالبليدة، التي انطلقت فيها محاكمة أبرز أركان نظام الرئيس الجزائري السابق عبدالعزيز بوتفليقة، بتهمة التآمر على سلطة قائد تشكيلة عسكرية والتآمر لتغيير النظام، وهي المحاكمة التي تشكل جولة جديدة من المواجهة بين النظام السابق والسلطة الجديدة، وينتظر أن تكشف عن العديد من الألاعاف التي أحاطت بهرم النظام منذ انطلاق الحراك الشعبي بالبلاد في شهر فبراير الماضي.

ووصفت المحاكمة التي انطلقت الاثنين، بالمحاكمة العسكرية بالبليدة، وسط إجراءات أمنية مشددة وفي غياب وسائل الإعلام، بـ«محاكمة القرن»، فباسم بنوعية المتهمين في القضية، وهم أبرز أركان النظام السياسي للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

المحاكمة انطلقت وسط إجراءات أمنية مشددة تم خلالها منع الصحافيين ووسائل الإعلام من مواكبتها

وفي حضور رئيس المجلس الدستوري السابق طيب بلعيز، الذي استدعي كشاهد، في المحاكمة، تم إحضار كل من الشقيق الأصغر والمستشار الشخصي للرئيس السابق، سعيد بوتفليقة، ومدير جهاز الاستخبارات المنحل الجنرال محمد مدين (توفيق)، وخليفته الجنرال عثمان طرطاق (بشير)،

ورئيسة حزب العمال لويضة حنون، فيما يتواجد وزير الدفاع السابق الجنرال خالد نزار في حالة فرار، إلى جانب رفيقه فريد بن حمدين، المالك لشركة ناشطة في مجال الصيدلة والأدوية. ونقل عن المحامي ميلود إبراهيمي، غياب الجنرال توفيق، عن المحاكمة بسبب أوضاعه الصحية المتدهورة، في حين تحدثت مصادر أخرى عن حضور الرجل على متن كرسي متحرك، بسبب الوعكة الصحية التي ألمت به داخل السجن، حيث أصيب بكسر على مستوى الكتف لا يعرف سببه إلى حد الآن، إذ ذكر البعض أن الأمر يتعلق باعذاء جسدي خلال التحقيق، بينما أرجع آخرون الأمر إلى سقوط عادي.

وعكس ما كان يروج له في بعض الأوساط الموالية للسلطة الحالية، بنقل المحاكمة على المباشر في التلفزيون الحكومي، لإطلاع الرأي العام على أطوارها وحيثياتها، وهو ما لم يستبعده وزير الاتصال والناطق باسم الحكومة حسان رابحي، في تصريح لوسائل الإعلام، فإن محيط المحاكمة يعرف إجراءات أمنية مشددة وتم منع الصحافيين من الاقتراب منه.

وذكر تقرير مقتضب للتلفزيون الحكومي، أن «المحاكمة العسكرية بالبليدة تحتضن محاكمة شخصيات متهمة بالتآمر على سلطة قائد تشكيلة عسكرية، والتآمر لتغيير النظام، وهم سعيد بوتفليقة، محمد مدين، بشير طرطاق، والمسماة لويضة حنون، وذلك وسط حضور إعلامي كثيف» واكتفى التقرير ببث صور قديمة لتقدم هؤلاء في شهر أبريل الماضي إلى المحاكمة،

محاكمة رمزية لرموز النظام السابق

مبعدا عن الأضواء إلى غاية الاثنين، مما أثار شبهات توفير الحماية له من طرف الرجل القوي في السلطة والعسكر الجنرال أحمد قايد صالح. واجتمع فريق الدفاع عن المتهمين، بنقل المحاكمة إلى محكمة مدنية، على اعتبار أن موكلهم أشخاص مدنيون، أو متقاعدون من الجيش، كسعيد بوتفليقة ولويضة حنون، ثم الجنرال محمد مدين المقال من منصبه في سبتمبر 2015، وحتى عثمان طرطاق تمت ترحيله هو الآخر قبل توجيه الاتهام إليه.

وكان نائب وزير الدفاع وقائد أركان الجيش الجنرال قايد صالح، قد تحدث في خطاباته خلال الأشهر الأولى للحراك، عمدا أسماء بـ«مؤامرة» و«اجتماعات مشبوهة» يخطط فيها أركان النظام السابق للساس بقيادة مؤسسة الجيش، والتآمر على مؤسسات الدولة، وتم حينها تداول العديد من الشخصيات الرسمية والسياسية، قبل أن ينحصر الأمر على المذكورين في لائحة الاتهام. ويترجم بقوة في محيط المحاكمة اسم الرئيس السابق اليامين زروال، ليكون شاهدا حتى يبيط اللثام عن العديد من التفاصيل، وذلك على خلفية اللقاء الذي جمعه حينها ببيته في العاصمة، مع مدير الاستخبارات السابق محمد مدين (توفيق)، لمناقشة تطورات الأوضاع في البلاد.

- تكرار سياسات ما قبل الربيع العربي في صالح التيارات الدينية
- الاستقرار السياسي في الجزائر يبدأ من هاشتاغ

توافق فرنسي إيطالي بشأن توحيد التحركات تجاه أزمة ليبيا

نظرا لعدم تشريك أي طرف ليبي ضمن فعاليات هذا الاجتماع. وسيراس الاجتماع وزير الخارجية الفرنسي ونظيره الإيطالي، وسيجنم أيضا الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي، وألمانيا والإمارات ومصر وتركيا بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية الممثلة للاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

وسيكون هذا الاجتماع الأوروبي في الأمم المتحدة، وفق وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، بمثابة خطوة للدفع نحو تنظيم مؤتمر دولي لإنهاء الصراعات السياسية والعسكرية داخل ليبيا. ويأتي هذا التوافق الجديد بين روما وباريس بعد مدة من التسابق بين الدولتين بشأن أحقية وأولية التدخل في الملف الليبي لاسيما وأن رئيس الوزراء الإيطالي، جوزيبي كونتي، أكد أن إيطاليا كانت وستظل في طليعة العمل الدولي من أجل إحلال الصلح والاستقرار في ليبيا. وسبقت هذا الاتفاق الفرنسي الإيطالي اجتماعات مكثفة في روما جرت الأسبوع الماضي وحضرها رئيس

تزامنا مع استعداد برلين لاستضافة اجتماع دولي يخص ليبيا في شهر أكتوبر وذلك في وقت تستمر فيه المعارك المسلحة في ضواحي العاصمة الليبية طرابلس. ويرى مراقبون أن الاجتماع الفرنسي الإيطالي المرتقب سيكون غير جاد في السير إلى خلق حل لمشاكل ليبيا سواء السياسية أو العسكرية

تزامنا مع استعداد برلين لاستضافة اجتماع دولي يخص ليبيا في شهر أكتوبر وذلك في وقت تستمر فيه المعارك المسلحة في ضواحي العاصمة الليبية طرابلس. ويرى مراقبون أن الاجتماع الفرنسي الإيطالي المرتقب سيكون غير جاد في السير إلى خلق حل لمشاكل ليبيا سواء السياسية أو العسكرية



اجتماع بروما يخص الأزمة الليبية

القضاء التونسي يقر بشرعية نتائج الانتخابات الرئاسية

قررت المحكمة الإدارية في تونس، الاثنين، الإبقاء على نتائج الانتخابات الرئاسية في دورها الأول المعلنة من طرف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات دون إسقاط نتائج أي مرشح أو إقرار تغيير نسب التصويت وذلك بعد النظر في طعون شككت في مصداقية النتائج الأولية لسباق قرطاج التي أفضت إلى إجراء جولة ثانية بين الخبير في القانون الدستوري قيس سعيد وصاحب القناة التلفزيونية المسجون نبيل القروي.



بسام حمدي صحافي تونسي

تونس - رفضت المحكمة الإدارية في تونس الطعون الستة التي تقدم بها عدد من المرشحين للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها، في نتائج الدور الأول، وفق ما أكده رئيس وحدة الاتصال بالمحكمة عماد الغابري لـ«العرب». وابتقت قرارات المحكمة الإدارية النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية في تونس على حالها دون أي تغيير يخص ترتيب المرشحين في نتائج التصويت ودون أي تغيير يخص النسب التي تحصل عليها كل مرشح.

وانتهت الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في تونس إلى تنظيم جولة ثانية للحمس في اختيار مرشح وحيد لمنصب الرئاسة وذلك بسبب عدم حصول أي مرشح من ضمن المتنافسين على نسبة تفوق الخمسين بالمئة وتؤهله للفوز بسباق قرطاج منذ الدور الأول. وتحصل المرشح المستقل قيس سعيد، على المرتبة الأولى في الدور الأول، للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها، بإحرازه على 620 ألفا و711 صوتا أي ما يعادل 18.4 بالمئة من الأصوات فيما تحصل المرشح نبيل القروي (حزب قلب تونس) على المرتبة الثانية في هذا السباق الانتخابي، بإحرازه 525 ألفا و517 صوتا، أي ما يعادل 15.6 بالمئة من أصوات الناخبين.

وتقرر تنظيم دورة ثانية في منافسة الرئاسة يتقدم فيها سعيد والقروي، باعتبارهما أحرزوا على أكثر الأصوات ونظرا لعدم حصول أي مرشح للانتخابات الرئاسية، على 50 بالمئة من الأصوات. وأكد عماد الغابري رفض المحكمة لثلاثة مطالب طعن، شكلا، تقدم بها كل من سيف الدين مخلوف وعبدالكريم الزبيدي وسليم الرياحي، فيما تم قبول المطالب الثلاثة الأخرى شكلا، ورفضها أصلا. وقد تقدم بها كل من المرشحين حاتم بولبير وناجي جلول ويوسف الشاهد.

وبحسب المسؤول ذاته، تبقى قرارات المحكمة الإدارية قابلة للاعتراض من طرف الأشخاص الذين تقدموا بطعون في النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية وتقديم طلب لإعادة النظر فيها مجددا من طرف القضاء في درجة الاستئناف، وفق الغابري. وقال الغابري إن الطعون التي تلقفتها المحكمة الإدارية تتعلق في مجملها بالحملة الانتخابية وبالتالي على أصوات الناخبين باستعمال وسائل الاتصال الاجتماعي ووسائل الإعلام السمعية والبصرية. كما تتعلق الطعون في نتائج الانتخابات الرئاسية بالإشهار السياسي وتجاوز سقف التمويل المسموح به وكذلك طريقة إحصاء أصوات الناخبين من طرف الإدارة الانتخابية وعدم ضمان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات معاملة متساوية بين المرشحين. وشكك عدد من المرشحين بعد الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في

مصداقية النتائج المعلنة من طرف هيئة الانتخابات فيما اتهم آخرون منافسيهم بخرق الصمت الانتخابي وتجاوز السقف المالي المحدد لإجراء الحملة الانتخابية. واتهم المرشح الرئاسي عبدالكريم الزبيدي، الذي يقود وزارة الدفاع حاليا، المرشحين نبيل القروي وعبدالفاتح مورو بخرق ضوابط إجراء الحملة الانتخابية وارتكاب جرائم انتخابية تتعلق بالإشهار السياسي.

وطالب المرشح للرئاسة المتواجد خارج تونس، سليم الرياحي، المحكمة الإدارية بإسقاط جميع نتائج الانتخابات الرئاسية نظرا لعدم تمكنه من قيامه بحملته الانتخابية في تونس وعدم مشاركته في المناظرة التلفزيونية لأنه لم يتمكن من العودة إلى تونس بسبب ملاحقته في قضية ذات صبغة مالية.



عادل البرينصي هيئة الانتخابات حددت ثلاثة مواعيد مقترضة للدور الثاني

وتخوف التونسيون من ممارسة بعض الأحزاب السياسية المنتفذة في تونس ضغوطات على الجهاز القضائي أو على هيئة الانتخابات لتغيير نسب التصويت للمرشحين في اتجاه إسقاط المرشح المسجون نبيل القروي بتهم تتعلق بتبويض الأموال والذي كسب ود فئة هامة من الفئات الشعبية بعد قيامه بعمل خيرى منذ أشهر سبقت موعد الانتخابات.

وبعد تقدم عدد من المرشحين بطعون للمحكمة الإدارية استبعدت فرضية تنظيم الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية في الموعد الأول الذي حددته هيئة الانتخابات بتاريخ 29 سبتمبر الجاري، حسب ما أكده عضو هيئة الانتخابات عادل البرينصي. وقال البرينصي لـ«العرب» إن الهيئة حددت ثلاثة مواعيد مقترضة للدور الثاني، إما يوم 29 سبتمبر الجاري، وهي فرضية تم إسقاطها بعد تقديم الطعون، والسادس من أكتوبر الأول بالتزامن مع موعد انتخابات التشريعية، وهي أيضا رهينة عدم استئنافها من قبل الهيئة أو الأطراف الشاكية، وفق قوله.

وتوقع البرينصي أن يكون التاريخ الأقرب لإجراء الدور الثاني للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها يوم 13 أكتوبر القادم. وينص القانون المنظم للانتخابات على ضرورة إجراء الدور الثاني للانتخابات في أجل أقصاه 15 يوما من تاريخ الإعلان عن النتائج النهائية للدور الأول، ويتم الطعن في قرارات هيئة الانتخابات من قبل المرشحين في أجل لا يتجاوز 48 ساعة من تاريخ إعلان النتائج.

ويتطلع التونسيون إلى استكمال المسار الانتخابي الرئاسي بشفاافية ونزاهة تضمن نجاح ثاني استحقاق انتخابي رئاسي يجري بعد الإطاحة بنظام الرئيس الأسبق الراحل زين العابدين بن علي.



القضاء يثبت نتائج الدور الأول